

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

عرض تكوين ماستر
مهني

المؤسسة	الكلية/ المعهد	القسم
جامعة الجزائر 1	كلية الحقوق	القانون العام

المــــيدان : الحقوق والعلوم السياسية
الفــــرع: الحقــــــــــــــــوق
التخصــــــــص: قانون الإدارة والمالية
السنة الجامعية: 2018-2019

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

**MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE**

OFFRE DE FORMATION MASTER PROFESSIONNEL

Etablissement	Faculté / Institut	Département
Université d'Alger I	Faculté de Droit	Droit public

Domaine: Droit et Sciences politiques

Filière: Droit

Spécialité: Droit de l'administration et des finances.

Année Universitaire : **2018-2019**

الفهرس

4	I - بطاقة تعريف الماستر-----
5	1- تحديد مكان التكوين-----
5	2- المشاركون في التأطير-----
5	3- إطار وأهداف التكوين-----
5	أ. شروط الالتحاق-----
5	ب. أهداف التكوين-----
6	ج. المؤهلات و القدرات المستهدفة-----
6	د. القدرات الجهوية و الوطنية لقابلية التشغيل-----
6	هـ. الجسور نحو تخصصات أخرى-----
6	و. مؤشرات متابعة مشروع التكوين-----
7	ز. قدرات التأطير-----
8	4-الإمكانيات البشرية المتوفرة-----
9	أ-اساتذة المؤسسة المتدخلين في الاختصاص-----
10	ب-التأطير الخارجي-----
11	5-الإمكانيات المادية المتوفرة-----
11	أ. المخابر البيداغوجية والتجهيزات-----
11	ب. ميادين التربص والتكوين في المؤسسات-----
12	ج. مخابر البحث لدعم التكوين في الماستر-----
13	د. مشاريع البحث لدعم التكوين في الماستر-----
13	هـ. فضاءات الأعمال الشخصية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال-----
14	II - بطاقة التنظيم السداسي للتعليم-----
15	1- السداسي الأول-----
16	2- السداسي الثاني-----
17	3- السداسي الثالث-----
18	4- السداسي الرابع-----
18	5- حوصلة شاملة للتكوين-----
19	III البرنامج المفصل لكل مادة-----

I. بطاقة تعريف الماستر

1- تحديد مكان التكوين:

- كلية: الحقوق جامعة الجزائر 1.
- قسم: القانون الخاص.

2- المشاركون في التكوين:

أ- المؤسسات الجامعية الأخرى:

لا يوجد

ب- المؤسسات و الشركاء الاجتماعيون الاقتصاديون الآخرون

❖ المكتبة الوطنية الجزائرية للحمامة.

3- إطار وأهداف التكوين:

أ- شروط الالتحاق:

يسمح الالتحاق بمسار التكوين، بالإضافة للشروط التنظيمية العامة، للمتصلين على:

- ❖ شهادة باكالوريا.
- ❖ شهادة ليسانس (ل.م.د) في الحقوق.
- ❖ شهادة ليسانس في الحقوق نظام كلاسيكي.

ب- أهداف التكوين

يهدف التكوين المقترح تنمية القدرات العلمية للطالب وتعميق معارفه النظرية والتطبيقية في مجال قانون الإدارة والمالية. في السنة الأولى ليسانس في كثير من الأحيان تكون الدروس عامة حيث يهدف التكوين في هذا لتخصص إلى تقدم دروس متخصصة في القانون العام، بينما تكون الدروس أكثر تخصصا في السنوات المتبقية. يتسنى على الطالب في نهاية التكوين امتلاك رصيد من المعارف المتينة والكفاءات الراسخة في مختلف المجالات المتعلقة بالإدارة والمالية، تجعل منه رجل قانون ذو مستوى عال، متحكما في مصطلحات القانون العام، و متمكنا من تحليل النصوص القانونية المتعلقة به.

ج- المؤهلات والقدرات المستهدفة:

من خلال تزويد الطالب بالأدوات المنهجية اللازمة لمزاولة نشاط البحث العلمي، وتعويدهم على التعامل مع المصادر العلمية أثناء تحضيرهم لمذكرة التخرج تحت إشراف أستاذ مؤطر، وتلقينهم المعارف النظرية والتطبيقية الضرورية للإحاطة بأبعاد قانون الإدارة والمالية، تصبّ القدرات المهنية المكتسبة إلى التحصل على متخصصين في مجال القانون العام.

د- القدرات الجهوية والوطنية القابلة لتشغيل حاملي الشهادات الجامعية

- ❖ إطار في الإدارة المركزية والمحلية (الوزارات و المؤسسات العمومية : الضرائب والخزينة والداخلية والشؤون الاجتماعية والعدل)،
- ❖ الخدمات الخارجية للدولة، الهيئات المحلية، والمؤسسات الاقتصادية. المحاماة.
- ❖ إطار في البرلمان، أستاذ في التعليم العالي.

هـ- الجسور نحو تخصصات أخرى:

بعد حصول الطالب على المعارف النظرية والتطبيقية الضرورية للإحاطة بمبادئ الإدارة والمالية، في يمكنه تعميق معارفه عبر الجسور التي يتيح إليها التكوين المقترح. نختص بالذكر منها:

- ❖ الدولة والمؤسسات.
- ❖ الإدارة العامة
- ❖ المالية.

و- مؤشرات متابعة التكوين :

- إن مؤشرات متابعة المشروع تتوقف أساسا على نوعية التكوين الذي تلقاه الطالب في السداسيات الستة لفترة ليسانس. لا شك أن التكوين الدقيق الذي سيحظى به في فترة الماستر يستوجب تجنيد أكفأ الأساتذة، بما يزود الطالب بالمعارف المعمقة المتعلقة بتخصصه، ويجعل تكوينه أكثر عمقا من خلال برنامج ومواد أكثر دقة وتركيزا، تتماشى والواقع القانوني والاقتصادي المعاش.
- ويتجلى حسن متابعة مشروع الماستر تخصص قانون أعمال من خلال:
- ❖ تنفيذ الحجم الساعي للتدريس والذي يمتد على مدار 15 لكل سداسي.
 - ❖ اختتام كل سداسي بامتحان لتقييم كل طالب.
 - ❖ التقييم المستمر للطلبة من خلال المحاضرات والأعمال الموجهة.
 - ❖ إعداد تقارير شهرية من اللجان البيداغوجية لكل وحدة تعليمية (أساسية، منهجية، استكشافية، أفقية).

❖ إعداد تقرير عند نهاية كل سداسي على مستوى سير وتيرة التكوين من طرف مسؤول فرع قانون الأعمال.

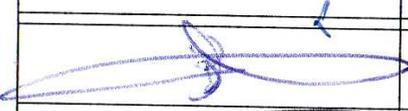
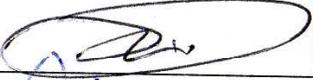
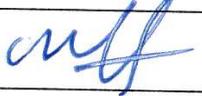
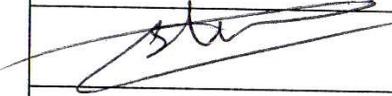
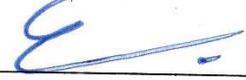
ز- قدرات التأطير: (إعطاء عدد الطلبة الممكن التكفل بهم)

تتوفر الكلية على قدرات بشرية معتبرة لتأطير الطلبة في هذا التخصص، غير أن الوسائل المادية (قاعات الأعمال الموجهة على وجهة الخصوص) تفرض تقليص عدد الطلبة. فعدد الطلبة يتحدد وفق قدرات الكلية من حيث توفر هياكل الاستقبال، وهو يتراوح مبدئياً بين 150 و200 طالب للسنة الجامعية.

4- الإمكانيات البشرية المتوفرة:

أ- أساتذة المؤسسة المتدخلين في التخصص:

الاسم واللقب	الشهادة ما بعد التدرج + التخصص	الرتبة	*طبيعة التدخل	التوقيع
عمار عوابدي	دكتوراه دولة	استاذ التعليم العالي	محاضرات	
بن عبو فتيحة	دكتوراه دولة	استاذ التعليم العالي	محاضرات	
أدحيمن محمد الطاهر	دكتوراه دولة	استاذ محاضر أ	محاضرات	
محرزي جلال	دكتوراه	استاذ محاضر أ	محاضرات	
سمري سامية	دكتوراه	استاذ محاضر ب	محاضرات	
ايت دحمان سيد علي	دكتوراه	استاذ محاضر ب	محاضرات	
مجاج ناصر	دكتوراه	استاذ محاضر ب	محاضرات	
أكرور ميريام	دكتوراه	استاذ محاضر ب	محاضرات	
بن نملة صليحة	دكتوراه	استاذ محاضر ب	محاضرات	

التوقيع	*طبيعة التدخل	الرتبة	الشهادة ما بعد التدرج + التخصص	الاسم واللقب
	محاضرات	استاذ محاضر ب	دكتوراه	بن نملة صليحة
	محاضرات	أستاذ مساعد أ	ماجستير	كربوعي منور
	محاضرات	أستاذ مساعد أ	ماجستير	زنيب علي
	محاضرات	أستاذ مساعد أ	ماجستير	لحبيب لغربي
	محاضرات	أستاذ مساعد أ	ماجستير	أولاج مليكة
	أعمال موجهة	أستاذ مساعد أ	ماجستير	زقوران سامية
	أعمال موجهة	أستاذ مساعد أ	ماجستير	سلاماني ليلي
	أعمال موجهة	أستاذ مساعد أ	ماجستير	جوادي نبيل
	أعمال موجهة	أستاذ مساعد أ	ماجستير	سادات فطة

ج- مخابر البحث لدعم التكوين المقترح:

مخبر "الملكية الفكرية"، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.

رئيس المخبر أ.د. زاهي عمر
رقم اعتماد المخبر: 148 معتمد سنة 2002 / آخر تاريخ تنصيب 2017/04/12.
التاريخ: 2017/04/19
رأي رئيس المخبر: موافق.


مخبر "العلوم الجنائية"، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.

رئيس المخبر: أ.د. قاسي مجيد
رقم اعتماد المخبر: معتمد بتاريخ 2016/03/21.
التاريخ: 2017/04/19.
رأي رئيس المخبر: موافق.
<p>Université Alger 1 Laboratoire de Recherche en Sciences Criminelles Professeur Madjid KACI</p> 

د- مشاريع البحث الداعمة للتكوين المقترح:

عنوان مشروع البحث	رمز المشروع	تاريخ بداية المشروع	تاريخ نهاية المشروع

هـ- فضاءات الأعمال الشخصية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال:

هناك العديد من فضاءات الأعمال الشخصية التي يكلف الطالب بإعدادها، لاسيما البحوث على مستوى الأعمال الموجهة التي تلقى شفوياً خلال الحصة ويقدم بشأنها العمل المكتوب الذي يقيم على أساسه الطالب. وكذا الأعمال الفردية التي يكلف الطالب بإعدادها على مستوى المحاضرات بدون أعمال موجهة والتي تكمل المعلومات النظرية التي يلقاها الأستاذ المحاضر. بالإضافة إلى الخرجات الميدانية وحضور الملتقيات.

I- بطاقة التنظيم السداسي للتعليم

1 - السداسي الأول:

نوع التقييم		الأرصدة	المعامل	الحجم الساعي الأسبوعي				الحجم الساعي السداسي 15 أسبوع	وحدة التعليم
إمتحان	متواصل			أعمال أخرى	أعمال تطبيقية	أعمال موجهة	محاضرة		
		18	9	16.30		4.30	9	450	وحدات التعليم الأساسية
X	X	6	3	5.30		1.30	3	150	المسؤولية الإدارية
		6	3	5.30		1.30	3	150	المؤسسات الدستورية
		6	3	5.30		1.30	3	150	العقود الإدارية
		9	3	10.30		3.00	1.30	225	وحدات التعليم المنهجية
		6	2	7.00		1.30	1.30	150	منهجية البحث العلمي 1
		3	1	3.30		1.30		75	التحرير الإداري
		2	2				3	45	وحدات التعليم الإستكشافية
		1	1				1.30	22.30	الهيئات المحلية
		1	1				1.30	22.30	الدومين العام
		1	1				1.30	22.30	وحدة التعليم الأفقية
		1	1				1.30	22.30	لغة أجنبية
		30	15	27		7.30	15	742.30	مجموع السداسي 1

2- السداسي الثاني:

نوع التقييم		الأرصدة	المعامل	الحجم الساعي الأسبوعي				الحجم الساعي السداسي 15 أسبوع	وحدة التعليم
				أعمال أخرى	أعمال تطبيقية	أعمال موجهة	محاضرة		
		18	9	16.30		4.30	9	450	وحدات التعليم الأساسية
x	x	6	3	5.30		1.30	3	150	الرخص الإدارية
		6	3	5.30		1.30	3	150	القانون الاقتصادي
		6	3	5.30		1.30	3	150	القانون البرلماني
		9	3	10.30		1.30	3	225	وحدات التعليم المنهجية
		6	2	7.00		1.30	1.30	150	منهجية البحث العلمي 2
		3	1	3.30			1.30	75	تكنولوجيات الإعلام والاتصال
		2	2				3	45	وحدات التعليم الإستشفائية
		1	1				1.30	22.30	قانون الأشغال العمومية
		1	1				1.30	22.30	النظام العام و الضبط الإداري
		1	1				1.30	22.30	وحدة التعليم الأفقية
		1	1				1.30	22.30	لغة أجنبية
		30	15	27		6	16.30	742.30	مجموع السداسي 2

3- السداسي الثالث :

نوع التقييم		الأرصدة	المعامل	الحجم الساعي الأسبوعي				الحجم الساعي السداسي 15 أسبوع	وحدة التعليم
إمتحان	متواصل			أعمال أخرى	أعمال تطبيقية	أعمال موجهة	محاضرة		
		18	9	16.30		4.30	9	450	وحدات التعليم الأساسية
X	X	6	3	5.30		1.30	3	150	آليات إدارة المرفق العام
		6	3	5.30		1.30	3	150	تنفيذ الصفقات العمومية
		6	3	5.30		1.30	3	150	الميزانية العامة للدولة
		9	3	10.30		3	3	225	وحدات التعليم المنهجية
		6	2	7.00		1.30	1.30	150	منهجية إعداد مذكرة
		3	1	3.30		1.30		75	المشروع المهني والشخصي
		2	2				3	45	وحدات التعليم الإسكتشافية
		1	1				1.30	22.30	قانون مكافحة الفساد
		1	1				1.30	22.30	الخزينة العمومية
		1	1				1.30	22.30	وحدة التعليم الأفقية
		1	1				1.30	22.30	لغة أجنبية
		30	15	27		7.30	15	742.30	مجموع السداسي 3

4- السداسي الرابع:

الميدان : الحقوق والعلوم السياسية
الفرع : الحقوق
التخصص: قانون الإدارة والمالية

الأرصدة	المعامل	الحجم الساعي الأسبوعي	
2	1	3	ملتقى "آليات مراقبة المرفق العام: واقع وآفاق"
28	1	47	مذكرة نهاية الدراسة
30	2	750	مجموع السداسي 4

5 - حوصلة شاملة للتكوين:

المجموع	ملتقى+ مذكرة	الأفقية	الاستكشافية	المنهجية	الأساسية	ح س و ت
697.5	/	67.30	135	90	405	محاضرة
292.5	/	/	/	90	202.30	أعمال موجهة
/	/	/	/	/	/	أعمال تطبيقية
1965	750	/	/	472.30	742.30	عمل شخصي
2955	750	67.30	135	652.5	1350	المجموع
120	30	3	06	27	54	الأرصدة
%100	%25	%2.5	%05	%22.5	%45	% الأرصدة لكل وحدة تعليم

III- البرنامج المفصل لكل مادة

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: 1

اسم الوحدة: وحدات التعليم الأساسية

اسم المادة: المسؤولية الإدارية

الرصيد: 6

المعامل: 3

أهداف التعليم:

- ❖ -معرفة العناصر الموجبة لقيام مسؤولية الإدارة.
- ❖ -تبيان التمييز بين عناصر المسؤولية الإدارية

المعارف المسبقة المطلوبة:
القانون الإداري، الوظيفة العمومية، قانون الأملاك العمومية.

محتوى المادة:

- ماهية المسؤولية الإدارية،
- نشأة وتطور المسؤولية الإدارية،
- أسس المسؤولية الإدارية،
- المسؤولية الإدارية على أساس الخطأ،
- المسؤولية الإدارية على أساس نظرية المخاطر،
- الآثار المترتبة على تحميل الإدارة لمسئوليتها.

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان.... إلخ (يُترك الترحيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)
مراقبة مستمرة، امتحان

المراجع: (كتب، ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ

- عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري , دار جسر للنشر، الجزائر.
ناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الرابعة، دار المجدد للنشر و التوزيع، الجزائر.
-عوايدي عمار، نظرية المسؤولية الإدارية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
لعشب محفوظ، المسؤولية الإدارية في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

ANDRÈ DE LAUBADÈRE, JEAN-CLAUDE VENEZIA, YVES GAUDEMET ; *Traité de droit administratif*, Tome 1: Droit administratif générale, LGDJ, 15 eme édition , 1999 .-

GILLES LEBRETON ; *Droit administratif général* , Armond Colin, 2 eme ,édition, 2000. -

GEORGE DUPUIS, MARIE-JOSÈ GUEDON, PATRICE CHRETIEN ; *Droit administratif* ,

G.BRAIBANT, P.DEVOLVÈ, B.GENEVOIS ; *Les grands arrèt de la jurisprudence administrative* (GAJA,) Dalloz , 13eme édition , 2001 –

Pierre DUBOIS, *agents et responsabilité administrative*, répertoire de la responsabilité de la publique, encyclopédie DALLOZ

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: 1

اسم الوحدة: وحدات التعليم الأساسية

اسم المادة: المؤسسات الدستورية

الرصيد: 6

المعامل: 3

أهداف التعليم: (ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر)

الهدف هو معرفة قانون المؤسسات السياسية الجزائرية بالعمق. في السنة الأولى، الطلاب ليست لديهم الفرصة لنهج النظام السياسي الجزائري.

المعارف المسبقة المطلوبة : (وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).

أنه مطلوباً معرفة القانون الدستوري المقارن.

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطلاب)

يقترح دراسة السلطات الثلاثة الكبرى (التنفيذية والتشريعية، القضائية) والعلاقات القائمة بينهما.

-مكانة رئيس الجمهورية

- الوزير الأول والحكومة

- البرلمان

- الجهات القضائية

- المجلس الدستوري

طريقة التقييم:

مراقبة مستمرة، امتحان

المراجع: (كتب، ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ)

- سعيد بوشعير، " علاقة المؤسسة التشريعية بالمؤسسة التنفيذية في النظام القانوني الجزائري" رسائل دكتوراه.

- بن زاغو نزيهة، "تقوية السلطة التنفيذية في دول المغرب العربي – دراسة مقارنة" رسائل دكتوراه.

- Fatiha Benabbou-Kirane, *Les rapports entre le Président de la république et l'assemblée populaire nationale dans la constitution Algérienne du 28 Novembre 1996*, Thèse de doctorat soutenue à l'université d'Alger, 2005.

-A-K. Hartani, *Le pouvoir présidentiel dans la constitution du 28 Novembre 1996*, Thèse de doctorat soutenue à l'université d'Alger, 2003.

- Fatiha Benabbou- Kirane, *Introduction au droit constitutionnel*, O. P. U., 2015, Alger.

-Fatiha Benabbou- Kirane, *La nature du régime politique algérien*, article paru à la revue algérienne des sciences juridiques, politiques et économiques. n°1. 2007.

-Fatiha Benabbou- Kirane, *Quelle Constitution pour l'Algérie ?*, article publié dans un ouvrage collectif intitulé « Quelle démocratie, pour quelle Algérie ? » éditions Frantz Fanon, Tizi- Ouzou, Février 2016.

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: 1

اسم الوحدة: وحدات التعليم الأساسية

اسم المادة: العقود الإدارية

الرصيد: 6

المعامل: 3

أهداف التعليم:

- معرفة أهم أنشطة الإدارة،
- آليات النشاط التعاقدية للإدارات العمومية،
- تحسين أداء الإدارة الجزائرية.

المعارف المسبقة المطلوبة:

القانون الإداري، الوظيفة العمومية، الأملاك العمومية، المنازعات الإدارية.

محتوى المادة: (

- مفهوم العقود الإدارية
- أنواع العقود الإدارية،
- ضوابط الحرية التعاقدية للإدارة،
- إبرام العقود الإدارية،
- آثار العقود الإدارية،
- الملحقات للعقود الإدارية،
- نهاية العقود الإدارية،
- منازعات العقود الإدارية.

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان... إلخ (يُترك الترحيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

مراقبة مستمرة، امتحان

المراجع:

- عمار عوابدي، القانون الإداري، النشاط الإداري - الجزء الثاني - الطبعة الأولى - ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، سنة 2002
- ناصر أباد: القانون الإداري، النشاط الإداري - الجزء الثاني - الطبعة الأولى - سنة 2004

-HOEPFFNER, *Droit des contrats administratifs*, Dalloz, France.

-RICHER Laurent, *Droit des contrats administratifs*, L.G.D.J, France .

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: 1

اسم الوحدة: وحدات التعليم المنهجية

اسم المادة: منهجية البحث العلمي 1

الرصيد: 6

المعامل: 2

أهداف التعليم:

تهدف المادة تلقين الطالب المبادئ الأساسية للبحث العلمي السليم، وتمكينه من تعميق المعارف بالنسبة للمنهج العلمي، ودوره في معالجة الإشكاليات المطروحة، وأهمية توظيفه في دراسة الظواهر القانونية وكيفية إخضاعها للمنهج العلمي الموضوعي.

المعارف المسبقة المطلوبة :

يتسنى على الطالب امتلاك المعارف الأولية المتعلقة بمقاييس المنهجية المدروسة على مستوى اليسانس، بالإضافة لمقاييس فلسفة القانون وتاريخ القانون.

محتوى المادة:

المحور الأول: مفهوم البحث العلمي

● تعريفه

● خصائصه أنواعه

● مراحل ومعايير تقييمه

المحور الثاني: مفهوم المنهج العلمي

● تعريفه.

● تطوره التاريخي.

● تطبيقاته.

المحور الثالث: أنواع المناهج العلمية

● المنهج التحليلي

● المنهج الاستقرائي

● المنهج الاستدلالي

● المنهج التاريخي

● المنهج المقارن

طريقة التقييم:

امتحان + متواصل.

المراجع:

بدر أحمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت، 1978.

بدوي عبد الرحمن، مناهج البحث العلمي، الكويت، 1977.

زويلف مهدي حسن، منهجية البحث العلمي، 1999.

طلعت هماد، سين وجيم عن مناهج البحث العلمي، مكتبة النهضة، بيروت، 1980.

عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، الكويت، 1977.

عبد المعطي محمد علي، فلسفة العلوم ومناهجها، دار المعرفة، مصر، 1980.

عبيدات محمد، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، 1999.

عناية غازي حسين، منهجية إعداد البحث العلمي: بكالوريوس-ماجستير-دكتوراه، 2008.

عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاته في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

فاضلي إدريس، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

رشوان حسن أحمد، العلم والبحث العلمي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1982.

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: الأول

اسم الوحدة: وحدة التعليم المنهجية

اسم المادة: التحرير الإداري

الرصيد: 3

المعامل: 1

أهداف التعليم

- تدريب الطالب من الناحية التقنية على القواعد الأساسية للتحرير الإداري .
- الإلمام بمختلف أنواع الرسائل الإدارية و كيفية ردها.

المعارف المسبقة المطلوبة :

- القانون الإداري

محتوى المادة:

- التحرير الإداري وتقنياته
- أنواع التحرير الإداري
- مجموعة نماذج من التحرير الإداري

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان

المراجع: (كتب، ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ)

Yolande Ferrandis, *La rédaction administrative en pratique*, Editions d'Organisation, 2009
(3e édition).

CONTÉ Alassane, *Guide pratique de la rédaction administrative*, L'Harmattan

Le gouvernement du Grand Duché de Luxembourg, *Guide de rédaction*, édition de 2012, en ligne :
<https://www.gouvernement.lu/1830258/guide-de-redaction.pdf>

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: 1

اسم الوحدة: وحدات التعليم الإستكشافية

اسم المادة: الهيئات المحلية

الرصيد: 1

المعامل: 1

أهداف التعليم:

-معرفة دور الهيئات المحلية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية،
-تعزيز الديمقراطية التشاركية.

المعارف المسبقة المطلوبة

القانون الإداري.

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)
أهم محاور مادة "الهيئات المحلية":

انطلاقا من محتوى المقرر الذي يتلقاه الطالب على مستوى الليسانس والذي يتناول مفهوم الإدارة بوجه عام والتنظيم المركزي واللامركزي يأتي مقياس "الهيئات المحلية"، لتعميق المفاهيم المرتبطة بالمستوى الثاني من التنظيم الإداري.

يتضمن محتوى المادة تمهيدا حول أهمية التنظيم الإداري اللامركزي كمفهوم يفرض نفسه في الفترات الأخيرة، لارتباطه الوثيق بتكريس مفهوم الديمقراطية التشاركية، ويأتي الباب الأول من المقرر لدراسة مستوى تنظيم الإدارة المحلية خلال الفترة الاستعمارية باعتبارها مقدمة لتجربة ارتكزت عليها الجزائر، من خلال الإبقاء على القوانين التي كانت سائدة، وأسلوب تنظيم الشؤون المحلية على مستوى كل من البلديات والولايات، وأهم الخصائص التي تميزت بها الإدارة المحلية خلال الفترة الاستعمارية، بالإضافة إلى المشاكل التي اعترضت الجزائر بعد الاستقلال وأسبابها ثم يأتي الباب الثاني لإبراز تجربة الجزائر من خلال المجالس المحلية المنتخبة بعد الاستقلال، وعلاقتها كهيئات منتخبة بأجهزة عدم التركيز، ومدى تكامل ذلك في تحديد مفهوم التسيير الإداري بوجه عام.

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان... إلخ (يُترك الترخيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)
امتحان

المراجع:

- 1- حسين عثمان محمد عثمان. "أصول القانون الإداري"، دار المطبوعات الجامعية: الإسكندرية، 2004، دون رقم الطبعة.
- 2- عبد الغني بسيوني عبد الله. "القانون الإداري"، منشأة المعارف: الإسكندرية، 2005، دون رقم الطبعة.
- 3- سعيد السيد علي. "القانون الإداري"، دار أبو المجد للطباعة بالهرم، 2008، دون رقم الطبعة.
- 4- عمار عوابدي. "القانون الإداري"، المؤسسة الوطنية للكتاب: الجزائر، 1990، دون رقم الطبعة.
- 5- أحمد محيو. "محاضرات في المؤسسات الإدارية"، ترجمة: د. محمد عرب صاصيلا، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 2009، الطبعة الخامسة.
- 6- ناصر لباد. "الأساسي في القانون الإداري"، دار المجدد للنشر والتوزيع: سطيف، الطبعة الأولى، 2011.

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: 1

اسم الوحدة: وحدات التعليم الإستكشافية

اسم المادة: الدومين العام

الرصيد: 1

المعامل: 1

أهداف التعليم:

-معرفة مكونات الدومين العام و الحفاظ عليها،
دور الدومين العام في التنمية الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

المعارف المسبقة المطلوبة :

القانون الإداري، القانون الدستوري، العقود الإدارية، حق الملكية.

محتوى المادة:

تملك الدولة والجماعات الإقليمية باعتبارهم أشخاصا معنويين أملاكاً عقارية و منقولة. تخضع هذه الأخيرة لمجموعة من القواعد القانونية التي تتبلور في قانون الأملاك الوطنية. يتعرض هذا الدرس أساساً لجانب الملك العمومي من حيث مفهومه، مكوناته، مبادئه و النظام القانوني الذي ينظمه.

أهم المحاور:

1. التطور التاريخي لنظرية الأملاك العمومية

2. مفهوم الأملاك العمومية وعناصرها

3. مكونات الأملاك العمومية

4. المبادئ العامة للأملاك العمومية

5. النظام القانوني للأملاك العمومية

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان... إلخ (يُترك الترحيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان

المراجع:

عايلي رضوان، مردودية الأملاك الوطنية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 01 كلية الحقوق.
ميساوي حنان، التميز بين أملاك الدولة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة تلمسان.
فؤاد حجري، العقار، الأملاك العمومية و أملاك الدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2006.

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: 1

اسم الوحدة: وحدة التعليم الأفقية

اسم المادة: لغة أجنبية

الرصيد: 1

المعامل: 1

أهداف التعليم:

L'objectif de l'enseignement des langues est d'intégrer les étudiants dans l'espace universel afin qu'ils puissent effectuer leurs recherches dans diverses langues en fonction des disponibilités. En majorité, la bibliographie nécessaire pour effectuer des recherches se trouve disponible soit en langue anglaise, soit en langue française. Pour les étudiants en droit, il est préférable pour eux d'acquérir la langue française vu que notre droit s'inspire du droit français.

Ce module aide à enrichir le vocabulaire juridique en deux langues. - Il permet de se familiariser avec les documents juridiques écrits en langue étrangère. Et permet, également, d'effectuer des recherches dans des sources originelles et connaître le droit comparé.

المعارف المسبقة المطلوبة :

Connaître les éléments de base de la langue étrangère choisie.

محتوى المادة:

L'enseignement des langues étrangères peut être divisé en trois axes en rapport avec les cours fondamentaux enseignés dans le semestre en cours :

- une partie sera consacrée à inculquer la terminologie juridique en langue étrangère concernant la responsabilité de l'Etat à l'égard de ses agents ;
- une deuxième partie sera réservée à la terminologie juridique concernant le droit des institutions politiques algériennes ;
- une troisième partie concernera la terminologie juridique usitée en droit des contrats administratifs.

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان (يُترك الترخيص للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان

المراجع: (كتب، ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ)

Cherif Bennadji, *Vocabulaire juridique*, O.P.U., 2006.

A.K. Hartani, *Terminologie juridique : Introduction au droit*, Alger : Performance Editions, 2010.

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: 2

اسم الوحدة: وحدات التعليم الأساسية

اسم المادة: الرخص الإدارية

الرصيد: 6

المعامل: 3

أهداف التعليم:

معرفة الصلاحيات الممنوحة للإدارة لضبط النظام العام.

المعارف المسبقة المطلوبة :

القانون الإداري، القانون الدستوري، القرارات الإدارية

محتوى المادة:

المحاور الرئيسية لتدريس موضوع الرخص الإدارية كأحد مواضيع عمل الإدارة ومكمل للضبط الإداري والقرارات الإدارية

1-الاسس القانونية للرخص الإدارية

-الاسس الدستورية للرخص الإدارية

-الاسس التشريعية للرخص الإدارية

الاسس التنظيمية للرخص الإدارية

2 -الرخص الإدارية لحماية النظام العام والنظامين الاقتصادي والبيئي

-الترخيص الإداري كألية للضبط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والبيئي

-الترخيص الإداري بين الظروف العادية والظروف الاستثنائية

-مجالات الترخيص الإداري

3 -الطبيعة القانونية للرخص الإدارية

-طلب الرخصة الإدارية بين الحق والامتياز

منح ومنع الرخص الإدارية ورقابة القضاء الإداري

تحليل نماذج من الرخص الإدارية

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان.... إلخ (يُترك الترخيص للسلطة التقديرية لفريق التكوين)
مراقبة مستمرة، امتحان

المراجع:

عزوي عبد الرحمان، الرخص الإدارية في التشريع الجزائري

بن احمد عبد المنعم، الوسائل القانونية لحماية البيئة في الجزائر

تالي احمد، النظام القانوني للأنشطة المنجمية

علي زرقين، النظام القانوني لرخصة التجزئة

مدين امال، المنشآت المصنفة لحماية البيئة

محمد الامين كمال، الترخيص الإداري ودوره في حماية النظام العام البيئي، مجلة الفقه والقانون ع 02 2012

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: 2

اسم الوحدة: وحدات التعليم الأساسية

اسم المادة: القانون الاقتصادي

الرصيد: 6

المعامل: 3

أهداف التعليم:

-الالمام بأهم القواعد القانونية المنظمة للأنشطة الاقتصادية،
-معرفة قواعد تدخل الدولة في الاقتصاد.

المعارف المسبقة المطلوبة :

القانون الإداري، القانون الدستوري، المالية العامة.

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطلاب)

1/استقلالية القانون العام الاقتصادي.

2/ مصادر القانون العام الاقتصادي.

3/ مبادئ القانون العام الاقتصادي.

4/ أشخاص القانون العام الاقتصادي.

5/ النظام القانوني للقطاع العام الاقتصادي.

6/ آليات تدخل الدولة في الاقتصاد.

7/ المرفق العام الاقتصادي.

8/ النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية.

9/ الضبط الاقتصادي.

10/ الشراكة العمومية الخاصة.

11/ التخطيط والاستشراف.

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترخيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)
مراقبة مستمرة، امتحان

المراجع:

ZOUAÏMIA Rachid, *Le régime contentieux des autorités administratives indépendantes*, Idara pp: 5-48, num: 29, 2005 Alger.

ZOUAÏMIA Rachid, *De l'articulation des rapports entre Conseil de la concurrence et autorités de régulation sectorielles en droit algérien*, Idara pp: 31-54, num: 33, 2007 Alger.

URL :<http://www.ena.dz/publications-sommaire%20N33.htm>

ZOUAÏMIA Rachid, *De l'Etat interventionniste à l'Etat régulateur : l'exemple algérien*, Revue Critique de Droit et Sciences Politiques pp: 7-41, num: 1, 2008 Tizi-Ouzou.

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: 2

اسم الوحدة: وحدات التعليم الأساسية

اسم المادة: القانون البرلماني

الرصيد: 6

المعامل: 3

أهداف التعليم:

يتيح للتعرف على تنظيم المؤسسة البرلمانية، الإجراءات التشريعية والإجراءات الرقبة علي الحكومة. لقد أدى دستور 1996 إلى استمرار ظهور منطق برلماني يقرأ أساسا من خلال حكم ثنائي تطغى عليه الشكلية أكثر من الواقعية، وكذا من خلال ثنائية استقالة الحكومة وحل البرلمان التي تستحضر مسؤولية سياسية. وإذا كان هناك في السابق لبس يعطينا قراءتين مختلفتين. فإن المراجعة الدستورية لسنة 2008 ترسل إشارة واضحة تزيل كل غموض.

المعارف المسبقة المطلوبة

مطلوب معرفة القانون الدستوري العام.

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)

- ❖ سنتطرق لتنظيم البرلمان ثم إلى سيره كمؤسسة مستقلة، وفي نفس المتناول القانون الأساسي لأعضاء البرلمان.
- ❖ من ناحية الإجراءات التشريعية مهما كانت (عادية أو خاصة...) ليست من اختصاصات البرلمان وحده فقط، ولكن يطلب تدخل رئيس الجمهورية في تكون القانون.
- ❖ من ناحية الرقابة على الحكومة من طرف المجلس الشعبي الوطني، لا تلعب دورها كحل أو فك الأزمة السياسية. لأن الوزير الأول ليست له سلطة يحاسب عليها.

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان.... إلخ (يُترك الترشيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

مراقبة مستمرة، امتحان

المراجع: (كتب، ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ)

بن عبو فتيحة، محاضرات حول البرلمان الجزائري، مطبوعة لطلبة الماجستير 2006.

Fatiha Benabbou- Kirane, *Droit parlementaire algérien*, 2 Tomes, Editions O.P.U. 2009, Alger.

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: 2

الوحدة التعليمية المنهجية

المادة: تكنولوجيايات الاعلام و الاتصال

المعامل: 3

الرصيد: 1

أهداف التعليم:

تهدف إلى عرض أهم مكونات تكنولوجيا الإعلام والاتصال السلكية واللاسلكية وأهم تطبيقاتها العملية الحديثة

المعارف المسبقة المطلوبة :

معارف أولية عامة حول أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحياة التواصلية العامة

محتوى المادة:

المحور الأول: مفاهيم ومظاهر

1- مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة

2- ظاهرة انفجار المعلومات

المحور الثاني: تكنولوجيا الاتصال عن بعد

1- تكنولوجيا الاتصال اللاسلكي

2- تكنولوجيا الاتصال السلكي (الاتصال الكابلي والألياف الضوئية)

المحور الثالث: بعض تطبيقاتها الحديثة

1- تكنولوجيا الاتصالات الرقمية وشبكتها

2- تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية

3- تكنولوجيا الأقمار الصناعية

4- تكنولوجيا الميكروفون

5- تكنولوجيا البث التلفزيوني منخفض القوة وعالي الدقة

6- تكنولوجيا الفيديو كاسيت والفيديو ديسك، التلنتكست والفيديوتكس، الفيديو فون...

7- تكنولوجيا الانترنت والانترانت والاكسترانت

8- تكنولوجيا الهاتف النقال والبريد الإلكتروني

9- تكنولوجيا الحاسوب اللوحي (اللوحة الإلكترونية)

خاتمة: بعض آفاق تطورها

المراجع:

- إياد شاكر البكري: تقنيات الاتصال بين زمنين، عمان، دار الشروق للنشر، 2003.

- حسن عماد مكاوي: تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1997.

- دليو فضيل: تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة (بعض تطبيقاتها التقنية)، الجزائر، دار هومة، 2014.

- فاروق سيد حسين: الكوابل، الأوساط التراسلية والألياف الضوئية، بيروت، دار الراتب الجامعية، 1990.

- محمد محمد الهادي: تكنولوجيا الاتصالات وشبكات المعلومات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2001.

- هادي طوالبه وآخرون: تكنولوجيا الوسائل المرئية، الأردن، دار وائل للنشر، 2010.

-Daly, Edward A & .Hansell ,Kathleen J.: Visual Telephony ,Artech House, Boston , 1999.

- Goldsmith, Andrea: Wireless Communications. Cambridge University Press. 2005

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: 2

اسم الوحدة: وحدات التعليم منهجية

اسم المادة: منهجية البحث العلمي 2

الرصيد: 6

المعامل: 2

أهداف التعليم:

من خلال تزويد الطلبة بالمعرفة الأساسية حول منهجية تحليل النصوص القانونية، تهدف المادة تلقين الطالب المبادئ الأساسية لتحليل النصوص القانونية، والقرارات الصادرة عن مختلف الهيئات الدولية والوطنية، مما يكسب الطالب قدرة على تحليل النصوص وإسقاطها على الواقع.

المعارف المسبقة المطلوبة :

يتسنى على الطالب امتلاك المعارف المنهجية الأساسية المتعلقة بالتعليق على النصوص القانونية، والتعليق على القرارات والأحكام القضائية، وتقديم الاستشارات القانونية.

محاور المادة:

المحور الأول: منهجية التعليق على النصوص القانونية.

• الاتفاقيات الدولية.

• القوانين الوطنية.

المحور الثاني: منهجية التعليق على القرارات.

• قرارات واجتهادات المحكمة العليا.

• الأحكام القضائية.

• القرارات الإدارية.

المحور الثالث: منهجية التعليق على التوصيات.

• توصيات الهيئات الدولية.

• توصيات الهيئات الوطنية.

التقييم:

متواصل + امتحان.

المراجع:

- معريش محمد العربي، دليل الطالب في تحليل النصوص التاريخية، 1997.
الحاوي إيليا سليم، نماذج في النقد الأدبي و تحليل النصوص، ب.ت.
الهورى سيد، اتخاذ القرارات : تحليل المنهج العلمي مع اهتمام بالتفكير الابتكاري، 1997.
حسين حسن محمد، البحث الإحصائي : أسلوبه و تحليل نتائجه، 1965.
رمضان أحمد محمد إبراهيم، البحث العلمي: أسس و تحليل و تطبيقات، 2007.
أحمد جمال طاهر، البحث العلمي الحديث، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1984.

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: 2

اسم الوحدة: وحدات التعليم الإسكتشافية

اسم المادة: قانون الأشغال العمومية

الرصيد: 1

المعامل: 1

أهداف التعليم:

1- إتقان المفاهيم الأساسية النظرية والتطبيقية المتعلقة بالمادة،

2- تطبيق المفاهيم المكتسبة على الوضعيات الملموسة التي سيتعرضون لها في المهن التي سيزاولونها مستقبلا.

3- تنمية مهارة التحليل و النقد للطالب للنصوص القانونية.

4- الإلمام بأهم الأشغال العمومية وطرق إبرامها.

المعارف المسبقة المطلوبة : القانون الإداري، المالية العمومية، العقود الإدارية، الدومين العام والدومين الخاص.

محتوى المادة:

الجزء الأول: في مفهوم الأشغال العمومية

المقطع الأول: التطور التاريخي لفكرة الأشغال العمومية

المقطع الثاني: ظهور مفهوم الأشغال العمومية في القانون الفرنسي

المقطع الثالث: مفهوم الأشغال العمومية في القانون الجزائري

الجزء الثاني: المتدخلون في الأشغال العمومية

المقطع الرابع: وزارة الأشغال العمومية و النقل

المقطع الخامس: الهيئات الرقابية على الأشغال العمومية

الجزء الثالث: عقود الأشغال العمومية

المقطع السادس: الصفقة العمومية للأشغال

المقطع السابع: امتياز الأشغال العمومية

الجزء الرابع: نماذج من الأشغال العمومية

المقطع الثامن: الطرقات

المقطع التاسع: الطرق السريعة

المقطع العاشر: السكك الحديدية

المقطع الحادي عشر: المطارات

المقطع الثاني عشر: الموانئ.

طريقة التقييم: امتحان

المراجع: (كتب، ومطبوعات ، مواقع انترنت ، إلخ)

-بن شعبان علي، آثار عقد الأشغال العامة على طرفيه في التشريع الجزائري، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه دولة في

القانون العام، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، السنة الجامعية 2001-2012.

-أكرور ميريام، الأجر في الصفقة العمومية للأشغال، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق ، جامعة

الجزائر 01.

-شايبي نوال، صفقات الأشغال العمومية في النظام القانوني الجزائري، تحت إشراف الأستاذ بلحيمر عمار، مذكرة لنيل

شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون العام، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، السنة الجامعية: 2011-2012.

-قريشي أنيسة سعاد، النظام القانوني لعقد الأشغال العامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع ادارة ومالية،

جامعة الجزائر، كلية الحقوق.

-شوقارة إسلام عز الدين، صفقات الدراسات في القانون الجزائري، تحت إشراف الأستاذ بن ناجي شريف، مذكرة لنيل

شهادة الماجستير في القانون فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، السنة الجامعية: 2009-2010.

-سريير الحرتسي خديجة، التعامل الثانوي في صفقات الأشغال العمومية في الجزائر، تحت إشراف الأستاذ بن ناجي

شريف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، السنة

الجامعية: 2009-2010.

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: 2

اسم الوحدة: وحدات التعليم الاستكشافية

اسم المادة: النظام العام والضبط الإداري

الرصيد: 1

المعامل: 1

أهداف التعليم:

-تدخل الإدارة للحفاظ على النظام العام،

المعارف المسبقة المطلوبة :

القانون الإداري، نشاط الإدارة.

محتوى المادة:

المحور الأول: ماهية الضبط الإداري

❖ مفهوم الضبط الإداري

❖ تمييز الضبط الإداري عما يشابهه و تقسيماته

المحور الثاني: أغراض الضبط الإداري و الوسائل المستعملة لتحقيقه.

❖ أهداف الضبط الإداري

❖ وسائل الضبط الإداري

طريقة التقييم: مراقبة

امتحان كتابي.

المراجع: (كتب، ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ)

عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري , دار جسر للنشر، الجزائر.

ناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الرابعة، دار المجدد للنشر و التوزيع, الجزائر.

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: 3

اسم الوحدة: وحدات التعليم الأساسية

اسم المادة: آليات إدارة المرفق العام

الرصيد: 6

المعامل: 3

أهداف التعليم:

- ❖ -معرفة أنواع المرافق العمومية وطرق تسييرها و دورها في اشباع حاجيات المواطنين.
- ❖ -معرفة تحديات المرفق العمومي بين ضمان المصلحة العامة و ترشيد الانفاق العمومي.

المعارف المسبقة المطلوبة :

القانون الإداري، القانون الاقتصادي

محتوى المادة:

المحور الأول: مفهوم المرفق العام

❖ ظهور فكرة المرفق العام

❖ تعريف و عناصر المرفق العام

المحور الثاني: انواع المرافق العامة

❖ المرافق العمومية الادارية

❖ المرافق العمومية الصناعية و التجارية

❖ المرافق العمومية المهنية

المحور الثالث: مبادئ المرفق العام

❖ مبدأ الاستمرارية

❖ المساواة

❖ مبدأ التكيف

❖ المبادئ الحديثة السرعة الفعالية الشفافية و التشاركية

❖ المحور الرابع: الطرق التقليدية لتسيير المرفق العام

❖ التسيير المباشر

❖ التسيير عن طريق المؤسسة العمومية

❖ الاساليب الحديثة لتسيير المرفق العام: تفويض المرفق العام

❖ تفويض المرفق العام

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان.... إلخ (يُترك الترخيص للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

مراقبة مستمرة، امتحان

المراجع:

ضريفي نادية، المرفق العام بين ضمان المصلحة العامة و المرودية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 01 كلية الحقوق.

ضريفي نادية، تسيير المرفق العام والتحولت الجديدة، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر كلية الحقوق.

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: 2

اسم الوحدة: وحدة التعليم الأفقية

اسم المادة: لغة أجنبية

الرصيد: 1

المعامل: 1

أهداف التعليم:

L'objectif de l'enseignement des langues est d'intégrer les étudiants dans l'espace universel afin qu'ils puissent effectuer leurs recherches dans diverses langues en fonction des disponibilités. En majorité, la bibliographie nécessaire pour effectuer des recherches se trouve disponible soit en langue anglaise, soit en langue française. Pour les étudiants en droit, il est préférable pour eux d'acquérir la langue française vu que notre droit s'inspire du droit français.

Ce module aide à enrichir le vocabulaire juridique en deux langues. Il permet de se familiariser avec les documents juridiques écrits en langue étrangère. Et permet, également, d'effectuer des recherche dans des sources originelles et connaître le droit comparé.

المعارف المسبقة المطلوبة :

Il faut connaître les éléments de base de la langue étrangère choisie.

طريقة التقييم: امتحان

محتوى المادة:

Le cours de langue étrangère sera calqué sur les trois enseignements fondamentaux :

- un axe portera sur la terminologie juridique en langue étrangère nécessaire en droit économique ;
- un second axe permettra l'acquisition de la terminologie juridique en droit parlementaire ;
- un troisième axe concernera l'apprentissage des termes juridiques utilisés pour le module « Les dérogations en droit administratif ».

المراجع: (كتب، ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ)

Cherif Bennadji, *Vocabulaire juridique*, O.P.U., 2006.

A.K. Hartani, *Terminologie juridique : Introduction au droit*, Alger : Performance Editions, 2010.

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: 3
اسم الوحدة: وحدات التعليم الأساسية
اسم المادة: تنفيذ الصفقات العمومية
الرصيد: 6
المعامل: 3

أهداف التعليم:

* إتقان المفاهيم الأساسية النظرية والتطبيقية المتعلقة بالمادة،
* المساهمة في تحسين عملية إبرام وتنفيذ الصفقات العمومية.

المعارف المسبقة المطلوبة :

القانون الإداري، المالية العمومية، العقود الإدارية.

محتوى المادة:

الفصل الأول: التنفيذ المادي للصفقات العمومية
المبحث الأول: الأمور الشكلية المرتبطة بالتنفيذ المادي للصفقة
المطلب الأول: تحضي بيانات الصفقة
المطلب الثاني: تقديم أمر الشروع في الخدمة
المبحث الثاني: تنفيذ المتعامل المتعاقد للصفقة
المطلب الأول: التزام المتعامل المتعاقد للصفقة
المطلب الثاني: إمكانية اللجوء إلى المناولة
الفصل الثاني: التنفيذ المالي للصفقات العمومية للصفقات العمومية
المبحث الأول: تحديد الأجر في الصفقة العمومية
المطلب الأول: كفيات تحديد السعر
المطلب الثاني: التعديلات الاتفاقية للأسعار
المبحث الثاني: دفع الأجر
المطلب الأول: التسبيقات
المطلب الثاني: الدفع على الحساب
الفصل الثالث: نهاية الصفقات العمومية
المبحث الأول: النهاية العادية للصفقات العمومية
المطلب الأول: مفهوم التسليم
المطلب الثاني: نتائج الاستلام
المبحث الثاني: النهاية غير العادية للصفقات العمومية
المطلب الأول: الفسخ التعاقدية
المطلب الثاني: الفسخ الانفرادي.

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان

المراجع:

- قذوح حمامة، تصنيف الصفقات العمومية طبقا للمعيار العضوي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 01، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2009-2010.
- كريمة علة، جرائم الفساد في مجال الصفقات العمومية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 01، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2012/2013.
- خضري حمزة، آليات حماية المال العام في إطار الصفقات العمومية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 01، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2014/2015.
- أكرور ميريام، الأجر في الصفقة العمومية للأشغال، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 01، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2014/2015.
- جليل مونية، المنافسة في الصفقات العمومية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 01، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2014/2015.
- بن زمام عبد الغني، تمويل الصفقات العمومية، تحت إشراف الأستاذ بن ناجي شريف مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، السنة الجامعية: 2008-2009.
- بحري اسماعيل، الضمانات في مجال الصفقات العمومية، تحت إشراف الأستاذ بن ناجي شريف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، السنة الجامعية: 2008-2009.
- سحنون سمية، إجراء التراضي في قانون الصفقات العمومية، تحت إشراف الأستاذ بن ناجي شريف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، السنة الجامعية: 2012-2013.
- مريان حورية، الأجل في الصفقات العمومية، تحت إشراف الأستاذ بلحيمر عمار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، السنة الجامعية: 2012-2013.
- طلاش خليفة، إصلاح النظام القانوني للصفقات العمومية في الجزائر: نظام الرقابة، تحت إشراف الأستاذ العقون وليد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع الدولة و المؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، السنة الجامعية: 2012-2013.
- خرفان محمد، اختيار المتعامل المتعاقد في قانون الصفقات العمومية الجزائري، تحت إشراف الأستاذ بن ناجي شريف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع قانون الأعمال الجزائر، كلية الحقوق، 2013-2014.

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: 3

اسم الوحدة: وحدة التعليم المنهجية

اسم المادة: منهجية إعداد مذكرة.

الرصيد: 6

المعامل: 2

أهداف التعليم:

تهدف المادة تعميق المعارف الأساسية التي اكتسبها الطالب من خلال دراسة مقياس منهجية البحث العلمي في السداسي الأول والثاني، وذلك من خلال تزويده بالمعارف الضرورية لتحضير مذكرة التخرج، وكذا تأهيله على مواصلة المسار الجامعي في ميدان البحث العلمي، وتمكينه من تطوير مهاراته الذهنية وتطبيقها في عملية تدوين مذكرة التخرج.

المعارف المسبقة المطلوبة :

يتسنى على الطالب امتلاك المعارف الأولية المتعلقة بمناهج البحث العلمي، والتعليق على القرارات، ومناقشة الاستشارات القانونية.

محتوى المادة:

المحور الأول: الإطار المنهجي العام.

● مراحل القراءة والتمحيص.

● طريقة اختيار الموضوع.

● أساليب صياغة العنوان.

المحور الثاني: الإشكالية وخطة البحث

● تمييز الإشكالية عن الإشكال والتساؤلات.

● أساليب صياغة الإشكالية

● خطة البحث بين الازدواجية والثلاثية.

المحور الثالث: استغلال المراجع.

● أساليب جمع المعلومات.

● الاقتباس وأنواعه.

● عملية التوثيق وتصنيف المصادر.

● أساليب الصياغة والتحرير.

● طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع:

أنجس مورييس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية، 2004.

بوحوش عمار، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985

الدجاني، محمد سليمان، منهجية البحث العلمي في علم السياسة، 2006.

زرواتي، رشيد، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية: أسس علمية وتدريبية، 2004.

الشيخلي عبد القادر، إعداد البحث القانوني، عمان، 1982.

محمد محمود الذنبيات، بوحوش عمار، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات

الجامعية، الجزائر، 1999.

نجاح بنت أحمد الظاهر، المرشد الوجيز في كتابة البحث العلمي، دار المحمدي، جدة، 2005.

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: 3

الوحدة التعليمية المنهجية

المادة: المشروع الشخصي والمهني

المعامل: 1

الرصيد: 3

أهداف التعليم:

يهدف من خلال المقياس لربط الطالب بالمحيط الاقتصادي و الاجتماعي ، بدراسة الوظائف و المهن التي يستطيع الولوج إليها بعد التخرج من خلال معاينتها عن كثب.

المعارف المسبقة المطلوبة :

كل المعارف المحصلة في المراحل الدراسية السابقة تمكن الطالب من دراسة و تحصيل المقياس

محتوى المادة:

- 1- تحليل الوضع
- 2- تحديد الهدف ومؤشرات الأداء.
- 3- إعداد هيكل تقسيم العمل.
- 4- الاستخدام الأمثل للموارد (تقنية تقييم ومراجعة البرامج).
- 5- توضيح مسؤوليات كل مهمة.
- 6- التنفيذ و الضبط لتعظيم النتائج.
- 7- التقييم لتحسين تصميم المشروع الحالي و/أو تصميم مشروع لاحق.
- 8- نماذج لمشاريع

كل المهن التي تشترط الحصول على شهادة الليسانس أو الماستر في الحقوق ، للالتحاق بها ، لا سيما القضاء، التوثيق، المحضر القضائي، المحاماة، المناصب الادارية على مستوى الادارات المحلية و الوطنية؛ بحوث متعلقة بالمهن - بطاقات تقنية عن المهن - زيارات ميدانية - محاضرات من تنظيم بعض المهنيين..

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ

المراجع: (كتب، ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ)

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: 3

اسم الوحدة: وحدات التعليم الاستكشافية

اسم المادة: قانون مكافحة الفساد

الرصيد: 1

المعامل: 1

أهداف التعليم:

-الوعي بخطورة ظاهرة الفساد وطرق الوقاية منها.

-الالمام بالجرائم المرتبطة بالفساد.

المعارف المسبقة المطلوبة :

القانون الإداري، القانون الجنائي، القانون الاقتصادي

محتوى المادة:

•تعريف الفساد

•أسباب انتشار الفساد

•انواع الفساد

•آليات الحد من الفساد

•الوقاية من الفساد في القطاع العمومي

•الوقاية من الفساد في القطاع الخاص

• جرائم الفساد.

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان... إلخ (يُترك الترخيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان

المراجع:

-أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجنائي الخاص، دار هومة، 2012.

- كريمة علة، جرائم الفساد في مجال الصنفات العمومية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة

الجزائر 01، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2012/2013.

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: 3

اسم الوحدة: وحدات التعليم الإسكتشافية

اسم المادة: الخزينة العمومية

الرصيد: 1

المعامل: 1

أهداف التعليم:

-معرفة دور الخزينة في الحفاظ على المال العمومي.

المعارف المسبقة المطلوبة :

القانون الإداري ، المالية العمومية.

محتوى المادة:

علاقة الخزينة العمومية بالقطاع المصرفي.

موارد و استخدامات الخزينة العمومية.

تنظيم الخزينة العمومية في الجزائر.

النظام القانوني للخزينة العمومية.

صلاحيات الخزينة العمومية.

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان... إلخ (يُترك الترحيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان

المراجع:

سوزي عدلي ناشد. *الوجيز في المالية العامة*. دار الجامعة الجديد. مصر. 2000

يونس احمد البطريق. *اصول المالية العامة*. كلية التجارة. جامعة الاسكندرية. مصر. 2003

محرزي محمد عباس. *اقتصاديات المالية العامة*. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2010.

Deni deni yahya. *La pratique de système budgétaire de l'état en Algérie*. Opu.alger 2002

Bouara M t. *Les finances publiques*. Pages bleues. 2007

Stéphanie damary. *Finances publiques*. Édition gualino éditeur. Paris. 2006

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: 3

اسم الوحدة: وحدات التعليم الاستكشافية

اسم المادة: الميزانية العامة للدولة

الرصيد: 1

المعامل: 1

أهداف التعليم:

-معرفة كيفية اعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة
-الالمام بالدور المالي الذي تقوم به الدولة لإشباع حاجات المواطنين.
طرق الرقابة على صرف الأموال العمومية.

المعارف المسبقة المطلوبة :
القانون الإداري ، المالية العمومية.

محتوى المادة:

- الإيرادات
- الجباية البترولية
- الجباية العادية
- النفقات
- نفقات الاستثمار
- نفقات التجهيز
- الرقابة على الميزانية العامة للدولة
- قانون ضبط الميزانية

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترخيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)
امتحان

المراج

سوزي عدلي ناشد. *الوجيز في المالية العامة*. دار الجامعة الجديد. مصر. 2000

يونس احمد البطريق. *اصول المالية العامة*. كلية التجارة. جامعة الاسكندرية. مصر. 2003

محرزي محمد عباس. *اقتصاديات المالية العامة*. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2010.

Deni deni yahya .*La pratique de système budgétaire de l'état en Algérie* .Opu.alger 2002

Bouara M t. *Les finances publiques*. Pages bleues. 2007

Stéphanie damary. *Finances publiques*. Édition gualino éditeur. Paris. 2006

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: 3

اسم الوحدة: وحدة التعليم الأفقية

اسم المادة: لغة أجنبية

الرصيد: 1

المعامل: 1

أهداف التعليم:

L'objectif de l'enseignement des langues est d'intégrer les étudiants dans l'espace universel afin qu'ils puissent effectuer leurs recherches dans diverses langues en fonction des disponibilités. En majorité, la bibliographie nécessaire pour effectuer des recherches se trouve disponible soit en langue anglaise, soit en langue française. Pour les étudiants en droit, il est préférable pour eux d'acquérir la langue française vu que notre droit s'inspire du droit français.

Ce module aide à enrichir le vocabulaire juridique en deux langues. Il permet de se familiariser avec les documents juridiques écrits en langue étrangère. Et permet, également, d'effectuer des recherche dans des sources originelles et connaître le droit comparé.

المعارف المسبقة المطلوبة :

Il faut connaître les éléments de base de la langue étrangère choisie.

طريقة التقييم:

امتحان

محتوى المادة:

Le cours de la langue étrangère sera fonction des trois matières fondamentales enseignées au troisième semestre :

- une partie sera réservée à la terminologie juridique utilisée dans le cours sur les services publics ;
- une seconde partie sera consacrée à enseigner la terminologie nécessaire dans les passations des marchés publics ;
- enfin, la dernière partie sera consacrée à la terminologie juridique usitée dans le cours sur le budget général de l'Etat.

المراجع: (كتب، ومطبوعات ، مواقع انترنت، إلخ)

Cherif Bennadji, *Vocabulaire juridique*, O.P.U., 2006.

A.K. Hartani, *Terminologie juridique : Introduction au droit*, Alger : Performance Editions, 2010.

عنوان الماستر: قانون الإدارة والمالية

السداسي: الرابع

اسم الوحدة: الملتقى

اسم المادة: "آليات مراقبة المرفق العام: واقع وآفاق"

الرصيد: 2

المعامل: 1

أهداف الملتقى:

معرفة الطالب للقواعد العامة المنظمة للمرفق العام، وآليات مراقبته.

المعارف المسبقة المطلوبة :

المعارف المكتسبة أثناء السداسيات الثلاثة

محاو الملتقى

1. مفهوم المرفق العام

2. مميزات المرفق العام

3. صعوبات مراقبة المرفق العام

4. الحلول المقترحة

طريقة التقييم:

متواصل في شكر تقرير عن حضور الملتقى.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 1

كلية الحقوق - سعيد حمدين -

اتفاقية في إطار التكوين

بين

جامعة الجزائر 1

كلية الحقوق سعيد حمدين

و

وزارة العدل

تم الاتفاق بين:

كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الممثلة من طرف الأستاذ الدكتور /
بن شنياتي عبد الحميد، مدير الجامعة، من جهة

و
وزارة العدل، الممثلة من طرف السيد/ بوجمعة أيت أودية، المدير العام للموارد البشرية،
من جهة ثانية

بناء على ما يلي:

- القانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أبريل 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل والمتمم.
- المرسوم التنفيذي رقم 84-209 المؤرخ في 18 غشت 1984 المتعلق بتنظيم جامعة الجزائر وسيرها المعدل.
- المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المؤرخ في 19 أوت 2008 المتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس، ماستر، الدكتوراة.
- المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 23 غشت سنة 2003 الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها المعدل والمتمم.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-397 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 الذي يحدد القواعد الخاصة بتسيير المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني.
- القرار 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 المتضمن كفايات التقييم والتدرج والتوجيه في طوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر.
- القرار 713 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 المتضمن تشكيلة لجنة الإشراف وسيرها.
- القرار 714 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 المتضمن كيفية ترتيب الطلبة.
- القرار 451 المؤرخ في 09 ديسمبر 2012 المتضمن تحديد الخصائص المتعلقة بشهادة النجاح المؤقتة في طوري التكوين لنيل شهادة الليسانس وشهادة الماستر.
- القرار 452 المؤرخ في 09 ديسمبر 2012 المتضمن تحديد الخصائص المتعلقة بكشف النقاط في طوري الدراسات لنيل الليسانس وشهادة الماستر.

المادة الأولى: موضوع الاتفاقية

موضوع هذه الاتفاقية هو تنظيم تكوين للدراسات في مرحلة الطور الثاني ماستر نظام ل.م.د بالاتفاق بين كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، ووزارة العدل كطرف آخر. يشمل هذا التكوين فرعي قانون الأعمال وقانون الإدارة و المالية وفروع أخرى بالاتفاق بين الطرفين حسب طاقة الاستيعاب.

المادة الثانية: الفئات المعنية بالدراسات في طور الثاني ماستر ل.م.د هم فئة القضاة الممارسين في سلك القضاء والراغبين في متابعة الدراسات في مرحلة الطور الثاني في مجال التخصصات للفروع المعتمدة لقسم الماستر بعنوان السنة الجامعية 2018/2017.

-يستفيد من التسجيل في هذا التكوين القضاة المتحصلين على شهادة الليسانس حقوق أو ما يعادلها، وتسلم قائمة القضاة المستفيدين منه من قبل وزارة العدل.

المادة الثالثة: تخضع مدة الدراسات طبقا للمادتين 17 و 37 من القرار 712 بأربعة (04) سداسيات. -حدد الحجم الساعي الإجمالي للتكوين بمعدل 742.30 ساعة طبقا لعروض التكوين.

المادة الرابعة: برنامج التكوين

-يخضع برنامج التكوين لعروض التكوين والمعتمدة من طرف اللجنة الجهوية لجامعات الوسط بعنوان السنة الجامعية 2018 /2017. -يتابع البرنامج ويسهر على تطبيقه لجان التكوين في مرحلة الطور الثاني لنظام ل.م.د تحت رقابة إدارة الدراسات والبيداغوجيا وتحديدًا قسم الماستر. -يمكن تمديد مدة الاتفاقية بعنوان السنة الجامعية الموالية.

المادة الخامسة: طاقة الاستيعاب

تخضع طاقة الاستيعاب إلى مجموع 50 طالبا قاضيا متمرسا، مع العلم أن العدد قابل للزيادة. تم الاتفاق على الفرعين المشار إليهما أعلاه بمعدل 25 طالب في التخصص وفق الآتي:
قانون الأعمال: 25 طالب

قانون الإدارة والمالية: 25 طالب
وفروع أخرى: ما بين 05 و 07 طلبة.
ومنه تخضع الجدولة الزمنية لفرعي قانون الأعمال وقانون الإدارة والمالية
من حيث الأعمال التطبيقية يوم السبت من الساعة 08:00 إلى 12:30 الفترة
الصباحية، ومن الساعة 12:30 إلى 16:30 الفترة المسائية والمحاضرات
تكون في باقي أيام الأسبوع.

المادة السادسة: الانضباط
يخضع المتكفون إلى القانون الداخلي لمؤسسة كلية الحقوق.

المادة السابعة: مؤسسة التكوين
-يتم التكوين على مستوى كلية الحقوق جامعة الجزائر 1.

المادة الثامنة: توفير الوسائل البيداغوجية
تضمن كلية الحقوق جامعة الجزائر 1 توفير الوسائل والدعائم البيداغوجية
وكل الشروط الضرورية لضمان السير الحسن للتكوين.

المادة التاسعة: توفير الأساتذة
تضمن كلية الحقوق توفير أساتذة جامعيين مؤهلين بمختلف مراتبهم من ذوي
الخبرات العالية وفي الاختصاص وللتأطير والمشاركة في تطبيق برامج التكوين.

المادة العاشرة: المتابعة البيداغوجية للمتكفون
تقوم كلية الحقوق بالمتابعة والإشراف البيداغوجيين للمتكفون من فئة القضاة.

المادة الحادية عشر: شهادة متابعة التكوين
تسلم كلية الحقوق شهادة الماستر بعد نهاية برنامج التكوين وفق عروض التكوين
من خلال مناقشة الطالب لمذكرته وتقييمها من قبل لجنة المناقشة المعدة
لهذا الغرض.

المادة الثانية عشر: حقوق الدراسة في مرحلة التكوين
تحدد كلية الحقوق جامعة الجزائر 1 بالاتفاق مع وزارة العدل، تكاليف متابعة
الدراسات للتكوين في الماستر، وهي مقدرة بمبلغ 50.000 دج بالنسبة لكل
قاص مستفيد من هذا التكوين.

المادة الثالثة عشر: مستحقات التكوين

يتم دفع مستحقات التكوين من طرف القاضي المستفيد من هذا التكوين على حساب الخزينة المفتوح رقم 116/1038 باسم العون المحاسب لكلية الحقوق جامعة الجزائر 1.

المادة الرابعة عشر: فسخ الاتفاقية

يتم فسخ هذه الاتفاقية على النحو التالي:

1- يمكن للطرفين فسخ هذه الاتفاقية بالتراضي بينهما قبل نهاية مدة سريانها وفي هذه الحالة يحدد الطرفان شروط الفسخ.

2- يمكن لكل طرف فسخ هذه الاتفاقية من جانب واحد قبل نهاية مدة سريانها، في هذه الحالة يجب على الطرف الذي يبادر بالفسخ إعلام الطرف الآخر كتابيا في أجل شهر واحد (1) على الأقل من تاريخ الفسخ.

3- في كل الحالات لا يمكن فسخ هذه الاتفاقية إلا عند نهاية مدة التكوين.

المادة الخامسة عشر:

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ توقيعها من قبل الطرفين.

03 جولة 2017

حرر بالجزائر:

رئيس جامعة الجزائر 1



المدير العام للموارد البشرية
لوزارة العدل

من وزير العدل ، حافظ الأختام
المدير العام للموارد البشرية



لاب . آيت أودية

رأي وتأشيرة الهيئات الإدارية والعلمية

عميد الكلية (أو مدير المعهد) + مسؤول فرقة الميدان	
التاريخ والمصادقة 21 MAI 2018	التاريخ والمصادقة 22 MAI 2018
 د / عصام طوالمحي مسؤول فريق ميدان التكوين كلية الحقوق - جامعة الجزائر 1	 عميد كلية الحقوق بالنيابة عماد الدين وادي
مدير المؤسسة الجامعية	
22 MAI 2018	التاريخ والمصادقة
 د. جميلة المير بن شنيبتي	
الندوة الجهوية	
	التاريخ والمصادقة
	